

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تفتتح مناسبة مرور خمسة عشر عاماً على تأسيس اللجنة، مؤكدة ثقتها بأهمية الرسالة التي تضطلع بها في خدمة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا،

وإذ تحيل على تقرير وحدة التفتيش المشتركة<sup>(١)</sup> الصادر في شباط/فبراير ١٩٨٩، بشأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، وبالاراء المطروحة في التقرير بشأن الفوائد التي يمكن تحقيقها من زيادة تطوير اللجنة كاداة فعالة للتعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء،

١- تقرير:

(أ) دعوة الدول الأعضاء لتشكيل هيئة استشارية تضم رؤساء بعثاتها الدبلوماسية في العراق لمساعدة الأمين العام التنفيذي في بحث المسائل المتعلقة بعمل اللجنة؛

(ب) دعوة الدول الأعضاء والمؤسسات في المنطقة إلى الإفاده المثلى من اللجنة كجهاز للتعاون والتنسيق وإجراء البحوث التطبيقية وتنفيذ المشاريع في الميدان الاقتصادي والاجتماعي؛

(ج) دعوة الدول الأعضاء والصناديق والمؤسسات القليمية لتقديم مساهماتها المالية الالازمة ولتبني بعض المشاريع التي تقوم بها الأمانة التنفيذية لتمكينها من متابعة القضايا الراهنة والمستجدة في الدول الأعضاء؛

(د) دعوة الدول الأعضاء إلى تشجيع ذوي الخبرة من مواطنها على العمل في الأمانة التنفيذية وإلى انتداب بعض موظفيها للعمل فيها وفق ترتيبات يتفق عليها، وبما يتفق وقرار اللجنة المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ بشأن الموارد البشرية والمالية والشواغر في الأمانة التنفيذية؛

-٢- تطلب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة إعمال قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٣/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن مسائل الموظفين والأدارة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ومراعاة ظروف الأمانة التنفيذية بشأن تخفيض عدد الموظفين.

-٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي أن يُعدَّ، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تقريراً يتضمن المقترنات والتوصيات التي من شأنها تعزيز دور وأداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وأن يقدم هذا التقرير إلى اللجنة في دورتها السادسة عشرة لبحثه واتخاذ قرار بشأنه.

الجلسة العامة الثالثة

١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

(١) E/ESCWA/C.1/15/11، التي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تحت الرمز JIU/REP/89/1.